الأمم المتحدة

A/63/822

الجمعية العامة

Distr.: General
16 April 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٦٤ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه معلومات عن السياسة الجنسانية لتركمانستان (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) أكسلطان **أتايفا**
الممثلة الدائمة لتركمانستان
لدى الأمم المتحدة

300409 300409 09-30500 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

السياسة الجنسانية لتركمانستان

[الأصل بالروسية]

تمر تركمانستان بمرحلة جديدة تماما من تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وتكرس حكومة تركمانستان نفسها لتنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهدت بها، والناشئة عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويتحدد وضع المرأة في تركمانستان بموجب الاستراتيجيات الشاملة والتوجهات ذات الأولوية لسياسة الحكومة، التي تهدف إلى تنفيذ مبدأ تحقيق المساواة في الحقوق والحريات، وإيجاد الفرص المتكافئة للرجال والنساء وفقا لدستور تركمانستان وقواعد القانون الدولي وتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥).

والسياسة الجنسانية المتبعة في البلد منذ الأيام الأولى لنيلها الاستقلال موجهة نحو وضع تدابير لتقديم دعم مؤسسي وقانوني يضمن مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ونحو تنفيذ المبدأ الدستوري المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق، وإيجاد فرص متكافئة للرجل والمرأة.

وبما أن تركمانستان تدين التمييز ضد المرأة في جميع أشكاله، فهي تتبع، بصورة مطردة وحازمة، سياسة تعتبر أي نوع من أنواع التمييز أو الاستبعاد أو التقييد بناء على نوع الجنس أمرا مرفوضا تماما. ويضمن دستور البلد المساواة في الحقوق والحريات للإنسان والمواطن بغض النظر عن جنسيته، أو عرقه، أو نوع جنسه، أو أصله، أو وضعه المادي والوظيفي، أو مكان سكنه، أو لغته، أو معتقده الديني، أو قناعاته السياسية، أو انتمائه الحزبي أو عدم انتمائه لأي حزب سياسي (المادة ١٩ من دستور تركمانستان). ويستند مفهوم حكومة تركمانستان، فيما يتعلق بتأمين مساواة حقيقية للمرأة مع الرجل، والنهوض بدورها في الحياة السياسية والاجتماعية، إلى أساس قانوني وطني ودولي متين.

وبناء على تمسك تركمانستان الدائم بالتزاماتها الدولية، واعترافها بقواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد انضمت إلى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان بما فيها الإعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة، وهي: العقد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، والعقد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقيتا منظمة العمل الدولية بشأن الأجر المتساوي للرجل والمرأة على العمل المتساوي القيمة وبشأن التمييز في مجال العمل والمهنة، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلخ. وفي الوقت الحالي، يخضع البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لإجراءات التصديق.

إن تحقيق المبادئ الأساسية لسياسة تركمانستان في مجال حقوق الإنسان يؤمن التنمية الشاملة للمرأة والنهوض بها وينشئ ضمانات حكومية لأن تمارس المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، حقوقها وحرياتها الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من المجالات. ويكفل دستور تركمانستان وجميع التشريعات الوطنية، بما فيها مدونة قوانين العمل، ومدونة قوانين الزواج والأسرة، ومدونة الضمان الاجتماعي، وقوانين تركمانستان المتعلقة بتأمين ضمانات حكومية لمساواة المرأة في الحقوق وبتوفير الوقاية الصحية للمواطنين وبالتعليم وبحماية العمل وبتأمين فرص عمل للمواطنين وبالإجازات.

وتشكل المرأة ٥٠,٢ في المائة من التركيبة السكانية لتركمانستان، و ١٧ في المائة من عدد نواب المجلس (البرلمان) في تركمانستان، وتحتل المرأة منصب المتحدث الرسمي للبرلمان ورئاسة لجنتين من لجان البرلمان الخمس. وتحتل المرأة في البلد مناصب عديدة، فمنهن نائبات لرئيس الوزراء، ووزيرات، ودبلوماسيات، ونائبات لرؤساء إدارات المقاطعات والمدن والأحياء، ورئيسات لهيئات التحرير في وسائط الإعلام، ورئيسة لمؤسسات تعليمية عليا وهيئات للبحوث، ورئيسات لجان انتخابية على الصعيد المركزي والمحلي. وهن أيضا مُمثَلات في الهيئات النيابية والتنفيذية بالسلطة الحكومية على جميع الأصعدة: حيث أن ١٣,٥ في المائة من الأعضاء المنتخبين في الهيئات المحلية للحكم المحلي و ١٥,٥ في المائة من أعضاء الهيئات النيابية بمجالس الشيوخ بالولايات هم من النساء.

وبغية إعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان للمرأة، اعتمد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، القانون المتعلق بالضمانات التي توفرها الدولة لمساواة المرأة بالرجل في الحقوق، ويشدد هذا القانون على تنفيذ المبادئ الأساسية لسياسة تركمانستان في مجال حقوق الإنسان، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكفالة تحقيق التنمية الشاملة للمرأة والنهوض بها. ويحدد القانون، وفقا للدستور وقواعد القانون الدولي، ضمانات ينبغي

أن تقدمها الدولة من أجل أن تمارس المرأة حقوقها وحرياتها على قدم المساواة مع الرجل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات.

ووفقا للمادة ٢٧ من الدستور، فإن للمرأة والرجل اللذين يدركان سن الزواج الحق في الزواج وتأسيس أسرة بناء على اتفاق بينهما. ويتمتع الزوجان بحقوق متساوية على صعيد العلاقات الأسرية. وهذه المساواة إنما هي مبدأ أساسي من مبادئ قانون الأسرة في البلد. ووفقا لقانون الزواج والأسرة، فإن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية. وتعتبر المادة ٤ أن من غير المقبول تقييد هذه الحقوق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتحديد مزايا مباشرة أو غير مباشرة أثناء الزواج وفي العلاقات الأسرية، على أساس الأصل، أو المركز الاجتماعي والحالة المدنية، أو العرق، أو الجنسية، أو نوع الجنس، أو المستوى التعليمي، أو اللغة، أو الانتماء الديني، أو نوع المهنة، أو محل الإقامة وغير ذلك من الاعتبارات.

وللمواطنين التركمان الحق في المحافظة على صحتهم بعدة وسائل من بينها الاستفادة من شبكة مؤسسات للصحة العامة تقدم خدماتها مجانا. ويعمل البلد جاهدا على تنفيذ برنامج وطني للصحة يشمل كل المناطق، وقد فتحت مراكز للرعاية الصحية تقدم خدمات عالية الجودة لفائدة الأمهات والأطفال، وجهزت بأحدث المعدات المتطورة. ويرمي اعتماد برنامج وطني للتنمية القروية الذي خصصت الحكومة لتنفيذه أربعة بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلى تطوير جميع الهياكل الأساسية الاجتماعية في المجتمعات الريفية، وبخاصة إنشاء رياض للأطفال، ومدارس، ومستشفيات، وملاعب، ومؤسسات ثقافية.

ويمكن اللجوء إلى خدمات طبية مدفوعة الأجر وإلى الطب غير التقليدي وفقا للشروط التي يحددها القانون. ويرمي البرنامج الوطني للصحة إلى تحسين صحة المرأة وضمان صحتها الإنجابية. ولتحسين صحة المرأة التي في سن الإنجاب وصحة طفلها بتطبيق الأساليب الحديثة للمراقبة، وبقيام وزارة الصحة العامة والقطاع الصحي برعاية الحوامل والنوافس والرضع مع مراعاة توصيات منظمة الصحة العالمية، تم إعداد برنامج وطني للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، يرمي إلى تعزيز الأمومة المأمونة. وتبذل المراكز الصحية، وأطباء الأسرة والممرضون أقصى جهودهم لإذكاء وعي المرأة بمختلف وسائل منع الحمل. وتعمل مراكز الصحة الإنجابية في هذا الاتجاه في كل منطقة من مناطق تركمانستان.

وهناك برامج وطنية للرعاية الوقائية يجري تنفيذها بنجاح، ولا بد من الإشارة هنا، إلى البرنامج الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن

طريق الاتصال الجنسي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، والبرنامج الوطني لتعزيز الأمومة المأمونة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

ويشكل المبدأ القاضي بأن يكون لكل مواطن الحق في التعليم أحد المعايير الدستورية في تركمانستان. فالتعليم الثانوي العام إلزامي، ولكل مواطن الحق في أن يتلقاه في المدارس العامة مجانا (المادة ٣٨ من الدستور).

وتكفل الدولة الوصول إلى التعليم المهني للجميع كل حسب قدراته.

ووفقا للإجراء الذي حدده القانون في تركمانستان، يحق للمنظمات العامة والخاصة والمواطنين مزاولة أنشطة تعليمية مدفوعة الأجر.

وتضع الدولة المعايير في مجال التعليم التي ينبغي أن تطبقها جميع المدارس.

وقد أدخلت على قانون التدريس تعديلات اقتضتها الابتكارات تم تطبيقها في هذا المجال.

وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، صدقت تركمانستان على اتفاقية دول المنطقة الأوروبية للاعتراف بدراسات ودبلومات ودرجات التعليم العالي (٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)، الاتفاقية الإقليمية لآسيا ومنطقة البحر الهادئ للاعتراف بدراسات ودبلومات ودرجات التعليم العالي (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣).

وكانت المراسيم التي أصدرها رئيس تركمانستان لتحسين نظام التعليم (١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧) وتحسين نشاط المدارس (٤ آذار/مارس ٢٠٠٧) وزيادة أجور المدرسين والمنح الدراسية (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧) قد ساهمت إلى حد بعيد في ممارسة المواطنين، بمن فيهم النساء، لحقهم الدستوري في التعليم؛ وتنفيذا لهذه المراسيم، رفعت أجور المدرسين وكذلك المنح الدراسية، وانخفض حجم عمل المدرسين، وفتحت مدارس داخلية في المناطق لأطفال الأحياء النائية.

وتم إنشاء شبكة واسعة من المدارس في البلد تؤمن الشروط المطلوبة لحصول جميع المواطنين على التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم المتخصص، بصرف النظر عن نوع جنسهم، أو جنسيتهم، أو حالتهم المدنية وما إلى ذلك. وتتضمن هذه الشبكة مدارس تتكفل الدولة بتكاليف تعهدها، وهي مدارس الأطفال الذين هم دون سن المرحلة الدراسية، ومدارس التعليم الابتدائي، والمدارس المهنية، والمدارس الداخلية للأطفال ذوي الإعاقة، ومدارس التعليم العالي. وهناك في البلد حاليا ١ ٧١١ مدرسة ثانوية يدرس فيها أكثر من مليون طفل. وهناك ١٧ مدرسة مهنية و ١٧ مؤسسة للتعليم العالي. وتقدم خدمات التعليم العالي مجانا.

والمدارس الثانوية ومدارس التعليم العالي مجهزة بمعدات حديثة للوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحاسوبية، وتطبق طرائق تفاعلية، مما يمكن الشباب من تلقي تعليم على مستوى عالمي.

وقد ساهم القانون المتعلق بالتعديلات والإضافات المدخلة على قانون الضمان الاجتماعي (٦ آذار/مارس ٢٠٠٩)، في تسوية إحدى المشاكل في مجال الدعم الاجتماعي للأمومة والطفل. فقد ساعد هذا القانون على زيادة المبلغ المخصص لمرة واحدة عند ولادة طفل؛ وبعد أن كان تسديد منحة الأطفال المعالين يستمر ١٦ شهرا، أصبح يستمر ثلاث سنوات، وارتفع مبلغ منحة الإعاقة. وابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، سيرتفع مبلغ المنحتين المشار إليهما بنسبة ٢٧ و ٢٨ في المائة.

ويكفل الدستور وقوانين البلد لجميع المواطنين في تركمانستان الحماية القانونية، وبخاصة الحماية القضائية والحقوق ضد جميع مظاهر التمييز، بصرف النظر عن نوع جنسهم. وهناك نظام كفؤ للنظر في الطعون والشكاوى وكفالة الحماية القضائية للمواطنين بموجب القانون إذا ما انتهكت حقوقهم بسبب نوع جنسهم.

ووفقا للدستور، يتمتع المواطنون بحماية قضائية لصون شرفهم وكرامتهم وحقوقهم الشخصية والسياسية وحرياتهم المنصوص عليها في الدستور وفي القوانين. ويحق للمواطنين أن يطعنوا أمام القضاء في قرارات أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية، وفي قرارات موظفي الخدمة المدنية التي تنفذ خلافا للقانون، وتتجاوزون فيها سلطاتهم والتي تمس حقوق المواطنين وحرياتهم.

ويحق للمواطنين، بصرف النظر عن نوع جنسهم، أن يطالبوا عن طريق القضاء بجبر أضرار مادية أو معنوية تلحقهم جراء أعمال غير قانونية تصدر عن أجهزة الدولة، أو منظمات أخرى، أو أفراد من موظفيها، أو أفراد عاديين.

ويكفل القانون المدني (المادتان ١٥ و ١٦) لجميع المواطنين الحماية القانونية من أي اعتداء على حقوقهم الشخصية، وحقوقهم في الملكية وحقوقهم غير المتصلة بالملكية، وشرفهم، وكرامتهم، وسمعتهم في مجال الأعمال. ويقوم القانون الجنائي على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.

وفي إطار البرامج التي وضعت، يستمر بنجاح تنفيذ المشروع الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتحاد النساء التركمانيات بشأن تعميم المنظور الجنساني في صياغة واتخاذ قرارات استراتيجية في تركمانستان. ويهدف المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تعزيز العناصر ذات الصلة بالأساس القانوني للمساواة بين الجنسين؛
- تعزيز التدابير المتعلقة بحالة وتنفيذ الاتفاقيات المصدق عليها والقرارات المتخذة في مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- تعزيز الآلية الوطنية المتعلقة بالمسائل المتصلة بالتحليل الجنساني وتعميم المنظور الجنساني.

ومن أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل مؤتمر بيجين، وضعت السلطات الوطنية خطة عمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ تحدد الاستراتيجية العالمية والتوجهات ذات الأولوية للسياسة التي يتعيّن اتباعها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتهدف الخطة إلى تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والحريات، وتهيئة فرص جديدة للنساء والرجال، وفقا للدستور والمعايير الدولية والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مع مراعاة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الفعلية في البلد.

وتشمل خطة العمل توسيع نطاق شبكة المنظمات الاجتماعية النسائية وإنشاء شبكات جديدة، وتقديم دعم عام لأنشطتها ومراعاة تعميم المنظور الجنساني. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة، نُفِّذ مشروع بعنوان ''تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركمانستان'' (١٩٩٨-٢٠٠١).

وقد تم تحقيق نتائج في مجال توعية موظفي هيئات الدولة، والسلطة التنفيذية المحلية، والسلطات المحلية، والمنظمات الاجتماعية والسكان عموما، بمسائل المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال وضع برامج إعلامية، وتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات، ونشر بيانات إحصائية بشأن مسائل المساواة بين الجنسين، ونشر صحف ومواد متعلقة بحقوق المرأة والمسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ ويشمل ذلك نشر تقارير عن المرأة التركمانية وإحصاءات مفصّلة بحسب نوع الجنس، عن حقوق المرأة في تركمانستان، ووضع المرأة في تركمانستان، ونشر كتيبات عن القوالب النمطية للجنسين، والمساواة بين الجنسين، والمرأة، والهوية الجنسية، وأدوار المرأة الثلاثة.

ونُظمت حلقات دراسية في جميع مناطق البلد شارك فيها ممثلون عن السلطات المحلية والمجتمع المدني بشأن المشاكل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتفسير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونُظِّمت حلقات دراسية شارك فيها ممثلون عن وسائط الإعلام (''المرأة والإعلام - مراعاة الاعتبارات الجنسانية'') ومعلمون من المدارس، ومؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات التعليمية المتخصصة (''دراسة وتعليم المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين في تركمانستان'').

وبدعم من البرنامج الإنمائي، أنشأ اتحاد النساء التركمانيات أكثر من ٣٠ مركزا نسائياً للإعلام والتوثيق في مختلف أنحاء البلاد. وتضطلع هذه المراكز بدور هام، إذ تتيح للمرأة أن تحسّن معارفها في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والإيكولوجية، وفي مجال الإنجاب، وأن تطوِّر أنشطتها في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية.

ومن أجل دعم المنظمات النسائية، أُعدَّت مواد إلكترونية ومطبوعة بهذا الشأن لمساعدة الرابطات النسائية. وشملت هذه المواد مقتطفات منهجية من القوانين المعمول بها في مجال حماية حقوق وحريات المرأة الرامية إلى تنظيم الأمور المتعلقة بالعمل والأسرة وعدم التمييز ضد المرأة، كما شملت بيانات إعلامية بشأن اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأمر.

وإن تعزيز دور المرأة في عملية إصلاح الأسواق، ومشاركتها الفعالة في جميع مجالات العمل وإنشاء الضمانات القانونية والاجتماعية اللازمة لها لكي توفق بين دورها كأم وبين تعزيز أنشطتها في مجال الإنتاج، وفي قطاع الأعمال الحرة في سياق عمليات التحول الأساسي التي تشهدها البلاد، كل ذلك يتطلب تنفيذ برامج جديدة أُجريت بشأنها دراسة استقصائية اجتماعية.

وقد نفذ اتحاد النساء التركمانيات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعاً بشأن مراعاة المنظور الجنساني في وضع واعتماد القرارات الاستراتيجية في تركمانستان، أُجريت من أجله دراسة استقصائية اجتماعية عن المرأة في عام ٢٠٠٦ وأعد تقرير تحليلي.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخطة العمل في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. ويضمن عمل المرأة استقلالها المالي ويعزز وضعها الاجتماعي والسياسي. وتشهد مشاركة المرأة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايداً مستمراً. والمرأة في الوقت الراهن، ممثلة تمثيلا واسعاً في مجال الأنشطة الفردية والمؤسسات التي ليست لها شخصية قانونية. ونظرا لتوجه النساء اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية نحو ممارسة الأعمال الحرة، جرى وضع وتنفيذ برامج من أجل تشجيع أنشطة الأعمال الحرة، الموجهة لصالح النساء، من خلال التدريب واستخدام الآليات تنطوي على وضع برامج خاصة لتقديم الائتمانات. ووضَع اتحاد النساء التركمانيات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجا لتهيئة الفرص لتشجيع العمل المستقل للمرأة التي تعيش في المجتمعات الريفية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في استغلال إمكانيات المرأة في المقاطعات، وتهيئة الظروف التي تمكّنها من ممارسة نشاط حر بتنظيم دورات تدريبية تشارك فيها واتخاذ تدابير ترمي إلى تمكينها من اكتساب المعارف وتعزيز استقلالها الاقتصادي.